

21/05/2020

من وزير المالية
إلى

N° 820

الموضوع: حول النظام الجبائي للقيمة الزائدة المتأتية من عملية التفويت في طائرة
المرجع: مكتوبكم الوارد بتاريخ 23 ديسمبر 2019

لقد طلبتم بمقتضى مكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه التأكيد على أن القيمة الزائدة المتأتية من عملية التفويت في طائرة خاصة التي تعترم شركتكم القيام بها لفائدة شركة مقيمة بألمانيا لا تخضع للضريبة بألمانيا ولا تكون بالتالي، الشركة الألمانية المذكورة مطالبة بالقيام بالخصم من المورد على المبلغ الذي ستدفعه لكم في هذا الإطار وذلك عملا باتفاقية تفادي الازدواج الضريبي المبرمة بين تونس وألمانيا.

جوابا، يشرفني إعلامكم أنه طبقا لأحكام الفقرة 4 من الفصل 13 من اتفاقية تفادي الازدواج الضريبي المبرمة بين تونس وألمانيا بتاريخ بتاريخ 23 ديسمبر 1975 الجاري بها العمل إلى غاية 31 ديسمبر 2019، لا تخضع الأرباح المتأتية من التفويت في الأملاك الأخرى من غير الأملاك العقارية والسندات والأملاك التي تمثل جزء من أصول منشأة دائمة المنصوص عليها بالفقرات 1 إلى 3 من نفس الفصل للضريبة إلا في الدولة المتعاقدة التي يكون المفوت مقيما فيها.

كذلك، وطبقا لأحكام الفقرة 4 من الفصل 13 من الاتفاقية المبرمة بين البلدين بتاريخ 08 فيفري 2018 والتي دخلت حيز التنفيذ في غرة جانفي 2020، لا تخضع الأرباح المتأتية من التفويت في السفن أو الطائرات المستغلة في النقل الدولي أو في الأملاك المنقولة المخصصة لاستغلال هذه السفن أو الطائرات، إلا في الدولة المتعاقدة التي يوجد فيها مقر الإدارة الفعلي للمؤسسة.

كما أنه طبقا لأحكام الفقرة 5 من الفصل 13 من الاتفاقية المبرمة بتاريخ 08 فيفري 2018 المذكورة أعلاه، لا تخضع الأرباح المتأتية من التفويت في أي من الأملاك الأخرى من غير الأملاك العقارية والسندات في الشركات التي تتكون أصولها من أملاك عقارية والأملاك التي تمثل جزء من أصول منشأة دائمة والسفن أو الطائرات المستغلة في النقل الدولي المنصوص عليها بالفقرات 1 إلى 4 من نفس الفصل للضريبة إلا في الدولة المتعاقدة التي يكون المفوت مقيما فيها.

بالتالي، وفي كلّ الحالات فإنّ المبالغ التي ستدفعها لكم الشركة الألمانية مقابل التفويت في الطائرة موضوع مكتوبكم لا تخضع للضريبة بألمانيا ولا للخصم من المورد بهذا العنوان، حيث تخضع القيمة الزائدة المتأتية من التفويت في الطائرة المذكورة حصريا للضريبة بتونس.

وتقبلوا سيدي، فائق عبارات الاحترام والتقدير.

والسّلام
عن وزير المالية وبتفويض منه

المدير العام
لدراسات والتشريع الجهوي
الإمضاء: سهام بوغديري، نعمة